

Distr.: General
29 December 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة:
متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني
بالبلدان النامية غير الساحلية

نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٢٥ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن نتائج مؤتمر الاستعراض الذي يعقد كل عشر سنوات لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي. وقد اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، المعقود في فيينا، في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإعلان فيينا. ويتضمن هذا التقرير تقييما للعناصر الرئيسية للوثيقة الختامية، ومقترحات بشأن سبل المضي قدما من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا.



أولا - استعراض عام لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

١ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢١٤، عقد مؤتمر استعراضي شامل من المؤتمرات التي تعقد كل عشر سنوات لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وفي قرارها ٦٨/٢٧٠، قررت أن يُعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في فيينا. وكانت ولاية المؤتمر ما يلي: (أ) إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج عمل ألماتي؛ و (ب) تحديد السياسات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية الفعالة في مجال التعاون التجاري والتعاون في مجال النقل العابر على النطاق الدولي، واستعراض الحالة الراهنة لتنظيم النقل العابر، في ضوء التحديات الجديدة والناشئة، والشراكات والفرص والوسائل اللازمة للتصدي لها؛ و (ج) التأكيد من جديد على الالتزام العالمي بتلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها، وهو الالتزام الذي أُعلن عنه في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة؛ و (د) قيام البلدان النامية غير الساحلية بحشد الدعم والعمل على الصعيد الدولي لصالحها، وصياغة إطار جديد للشراكة الإنمائية للعقد القادم واعتماده.

ألف - العملية التحضيرية

٢ - أجريت العملية التحضيرية بطريقة شاملة وعملية المنحى في ثلاثة مسارات، هي المسار الحكومي الدولي، والمسار المشترك بين وكالات الأمم المتحدة، ومسار القطاع الخاص. ففي إطار المسار الحكومي الدولي، أجرى ٢٦ بلداً من مجموع ٣٢ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية تقييماً ذاتياً، وأعدت وقدمت تقارير وطنية عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي. وقد أسهمت تلك التقارير بقسط كبير في إثراء الاستعراض العالمي. وعلاوة على ذلك، أجريت في منطقة أوروبا وآسيا ومنطقتي أمريكا اللاتينية وأفريقيا اجتماعات استعراضية إقليمية تكلفت بالنجاح. واعتمدت هذه الاجتماعات وثائق ختامية تتضمن تقييمات لنتائج تنفيذ برنامج عمل ألماتي على الصعيد الإقليمي، وحددت فيها عدداً من مجالات ذات أولوية أوصت بإدراجها في الوثيقة الختامية للمؤتمر.

٣ - وفيما يتعلق بالمسار المشترك بين الوكالات، عقدت خمسة اجتماعات استشارية بشأن الأعمال الفنية والتضيرية لتنظيم المؤتمر، بما في ذلك أساليب عمل المؤتمر، والعناصر الرئيسية لبرنامج عمله الجديد والأعمال التضيرية أنشطته الموازية.

٤ - وعقد ما مجموعه ثمانية عشر اجتماعا من الاجتماعات المتعلقة بالأعمال التضيرية الفنية للمؤتمر تكلفت جميعها بالنجاح وركزت على مسائل رئيسية ذات أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، كمسائل التجارة الدولية وتيسير التجارة والمعونة التجارية وتمويل الطرق والسكك الحديدية، وتطوير هياكل النقل الأساسية، ودور الخدمات وقلة منعة البلدان النامية غير الساحلية إزاء تغير المناخ والتصحر والصدمات الخارجية. وكان لتلك الاجتماعات التي سبقت عقد المؤتمر دور هام في تعميق معرفة وفهم التحديات الإنمائية القائمة في كل مجال من المجالات المواضيعية، وفي تحديد أولويات برنامج العمل المقبل. وشكلت نتائج تلك الاجتماعات ووثائقها الفنية أساسا جيدا لإعداد الوثيقة الختامية للمؤتمر.

٥ - وفيما يتعلق بمسار القطاع الخاص، أنشئت لجنة توجيهية عقدت مشاورات منتظمة لبناء موقف موحد وإعداد المساهمات الفنية الكفيلة بإنجاح المؤتمر. وشارك القطاع الخاص على نحو نشط في جميع الأنشطة التضيرية، ونظم أثناء المؤتمر أنشطة موازية ومنتدى رفيع المستوى للقطاع الخاص.

٦ - وقد عقدت دورتا اللجنة التضيرية الحكومية الدولية يومي ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه ويومي ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وركزت الدورة الأولى على جمع مساهمات من جميع الأطراف المعنية لأغراض الوثيقة الختامية. وأجريت المفاوضات بشأن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر خلال مشاورات غير رسمية أجريت في فترة ما بين دورتي اللجنة التضيرية الحكومية الدولية، وأثناء الدورة الثانية، وخلال الأيام الأخيرة السابقة لعقد المؤتمر.

باء - موجز وقائع المؤتمر

٧ - عُقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في فيينا، في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وكما كان الحال بالنسبة للعملية التضيرية، عقد المؤتمر في عدة مسارات، منها مسار حكومي دولي أقيم فيه حفل افتتاحي تبعته مناقشة عامة أجريت في جلسة عامة، واجتماع للجنة الجامعة؛ واجتماع لمنتدى الأعمال التجارية والاستثمارات عقد في إطار مسار القطاع الخاص؛ واجتماعات رفيعة المستوى عقدت في شكل موائد مستديرة وأخرى في شكل اجتماعات جانبية. وحضر المؤتمر مسؤولون كبار من ١٢٩ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كان من بينهم رؤساء دول

وحكومات، ووزراء ومسؤولون وممثلون من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، إضافة إلى ممثلين من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

جيم - الجلسة العامة والمناقشة العامة

٨ - خلال الجلسة الافتتاحية العامة، أدلى عدد مختار من كبار المسؤولين ببيانات افتتاحية. وخلال الأيام الثلاثة جميعها التي استغرقتها المؤتمر، أدلى ببيانات أيضا في الجلسة العامة رؤساء دول ووزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من الدول الأعضاء، ومن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والشركاء في التنمية، إضافة إلى ممثلي منظمات الأمم المتحدة والقطاع الخاص.

٩ - وأقرت الوفود بالتقدم المحرز خلال عشر سنوات من تنفيذ برنامج عمل الماتي وأشادت به. وأكد الأعضاء بوجه خاص الجهود المبذولة من أجل بناء وتحسين الهياكل الأساسية، بما في ذلك الهياكل الأساسية للنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقوانين الوطنية والإصلاحات التي تنظم النقل المتعدد الوسائط للبضائع والخدمات في الموانئ الجافة، ومواءمة الأطر القانونية. وأحاطت الوفود علما بأن الشركاء في التنمية يدعمون هذه الجهود بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة التجارية، وكذلك بتقديمهم الدعم لبرامج بناء القدرات في البلدان النامية غير الساحلية. وقد أعاد العديد من بلدان المرور العابر تأكيد دعمها للبلدان النامية غير الساحلية في مجالي تيسير التجارة والنقل العابر. وسلمت الوفود بأن هذه البلدان، رغم ما أحرزته من تقدم، لا تزال تواجه تحديات هائلة للتغلب على العوائق الناشئة عن موقعها الجغرافي المعزول، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية المستدامة. ومقارنة بما عليه الحال في بلدان المرور العابر، لا يزال حجم تجارة البلدان النامية غير الساحلية منخفضا مقابل ارتفاع تكاليف النقل. فحصة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية لا تزيد عن ٢,١ في المائة، وهي حصة تتكون أساسا من صادرات سلع أساسية قيمتها المضافة منخفضة. وعلاوة على ذلك، لا تزال هذه البلدان تواجه الآثار السلبية لتغير المناخ وتدهور الأراضي والجفاف، وهي بلدان قليلة المنفعة إزاء الصدمات الخارجية، بما في ذلك الصدمات ذات الطابع الاقتصادي والمالي. وفي ضوء ما ذكر آنفا، لوحظ أن التقدم المحرز غير كاف ومتفاوت وبحاجة إلى تعزيز.

١٠ - ودعت الوفود إلى اعتماد برنامج عمل جديد يكون شاملا وقائما على النتائج، وذا أولويات واضحة وإطار زمني محدد، ومن شأنه أن يعالج مسألة التحول الهيكلي للبلدان النامية غير الساحلية، ويحسن تنوعها الاقتصادي، ويعزز إنتاجيتها الزراعية وقدرتها على إضافة القيمة، وقدرتها التصديرية واندماجها في السلاسل العالمية للأنشطة المولدة للقيمة.

وشددت الوفود على أن من بين البلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية، هناك بعض بلدان تحتاج إلى الاندماج في تلك السلاسل. وحثت أيضا على تعميم برنامج العمل الجديد في الخطط الوطنية للاستراتيجيات الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك استراتيجياتها للقضاء على الفقر، وحثت على زيادة التركيز على مصالح هذه البلدان على الصعيد العالمي.

١١ - وأبرزت الوفود أهمية التكامل الإقليمي باعتباره العامل الأساسي الذي يطلق العنان للقدرات الكامنة للبلدان النامية غير الساحلية ويحقق اندماجها في الأسواق العالمية، وبخاصة جوانب هذا التكامل المتعلقة بالاحتفاظ مع البلدان المجاورة بعلاقات وثيقة تتوافر فيها مقومات الاستدامة بطرق عدة، كتعزيز العلاقات التجارية والتعاون في مجال النقل العابر والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة مد جسور التواصل في مجالي النقل والتجارة الإقليميين. وأشار إلى أن التكامل الإقليمي سيعزز العلاقات التجارية للبلدان غير الساحلية وسيفك عنها عزلتها.

١٢ - وشددت الوفود أيضا على أهمية اتفاق تيسير التجارة الخاص بمنظمة التجارة العالمية، وشددت على ضرورة التعجيل بتنفيذه.

١٣ - وجرى التأكيد على أهمية ما يساهم به القطاع الخاص في هذا الصدد. ودعت الوفود، على وجه الخصوص، إلى هئية بيئة مواتية لزيادة استثمارات القطاع الخاص، وتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة بوسائل منها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. ولوحظ أن المشاركة الكاملة لقطاع خاص قوي من شأنها أن تيسر فرص العمل وتشجذ روح الابتكار.

١٤ - وذكّرت الوفود بضرورة دمج أولويات البلدان النامية غير الساحلية واحتياجاتها، على النحو المبين في برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وفي جميع الأطر الإنمائية الدولية، بما في ذلك في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة.

١٥ - وأكد ممثلو بلدان المرور العابر من جديد أن بلدانهم ستواصل دعمها للبلدان النامية غير الساحلية، بتحسين تدابير تيسير التجارة، وتعزيز التعاون الإقليمي، ومواءمة الأطر القانونية. وأكدوا أن معظم بلدانهم تواجه أيضا تحديات إنمائية كبيرة، وقيودا تترتب عليها تداعيات تنعكس على ما تقدمه من دعم للبلدان النامية غير الساحلية. وقالوا إنهم يطلبون تبعا لذلك، إيلاء الاهتمام الواجب أيضا للتحديات التي تواجهها بلدانهم.

١٦ - وأعاد الشركاء في التنمية تأكيد التزامهم بالعمل مع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة للتخفيف من التحديات الفريدة التي تواجهها جراء موقعها الجغرافي المعزول، بمواصلة تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى تلك البلدان النامية. وأكدوا أيضا دعمهم لاتفاق تيسير التجارة ومبادرة المعونة التجارية والإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا، والآليات الأخرى التي بإمكانها مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على الاندماج بصورة أفضل في السوق العالمية. وجرى تأكيد دور الأمم المتحدة في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية، بإدخال إصلاحات على سياساتها، ومعالجة المسائل الرئيسية ذات الصلة بالتجارة والقدرة على المنافسة، ومساعدة البلدان على تنويع منتجاتها المخصصة للتصدير، واغتنام فرص التجارة المتاحة للنهوض بالتنمية البشرية، وكفالة تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية.

دال - اجتماعات المائدة المستديرة المواضيعية الرفيعة المستوى

١٧ - ضمت اجتماعات المائدة المستديرة المواضيعية الرفيعة المستوى الأربعة، التي عقدت بالتوازي مع الجلسة العامة، رؤساء دول وحكومات ووزراء ومسؤولين كبار آخرين ورؤساء وكالات وخبراء كبار من عدة مؤسسات دولية وإقليمية، وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، للمشاركة في مناقشات تجريبها جهات معنية متعددة بشأن مواضيع بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. واتسمت هذه الاجتماعات بثنائها، ووجهت اهتمامها وتركيزها على تحقيق التحول الهيكلي لاقتصادات البلدان النامية غير الساحلية، والتكامل الإقليمي، وتعاون بلدان المرور العابر، وأولويات البلدان النامية غير الساحلية المدرجة في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتجارة الدولية والتنمية، وتسخير الاستثمار لأغراض تنمية البلدان النامية غير الساحلية.

١٨ - وركز اجتماع المائدة المستديرة الأول على التحول الهيكلي. وقد وصفت المناقشات التحول الهيكلي بأنه عملية تتيح للبلدان إمكانية الابتعاد عن الأنشطة التي تكون إنتاجيتها وقيمتها المضافة منخفضة، نحو أنشطة تضيف مزيدا من القيمة وتعزز الإنتاجية. وبدخول عملية التحول الهيكلي طور الإنجاز، تصدر البلدان سلعا عالية القيمة وصغيرة الحجم، لا تساعد فحسب على الارتقاء في السلاسل الإقليمية والعالمية للأنشطة المولدة للقيمة، بل وتخفف حجم انبعاثاتها الكربونية. ثم إن التحول الهيكلي يدفع السلع والعمال إلى خارج الاقتصاد غير الرسمي للاندماج في الأسواق.

١٩ - وسلط اجتماع المائدة المستديرة الأولى أيضا الضوء على مجموعة من الإجراءات الرئيسية والتدابير المطلوبة لتعزيز التحول الهيكلي في البلدان النامية غير الساحلية على النحو

الكافي. وتشمل هذه الإجراءات والتدابير اتباع سياسات محلية المنشأ تكون مدعومة بقيادة قوية ورؤية واضحة. وشدد في الاجتماع على ضرورة أن تقترن القيادة القوية في جميع المراحل بنظم مساهلة رادعة. وتشمل العناصر الهامة الأخرى لتحقيق التحول الهيكلي المستدام تنمية القطاع الخاص والتكنولوجيا والابتكار والسلام والأمن وتعلم الأقران وتبادل الممارسات الجيدة والشراكات العالمية.

٢٠ - وأكدت المناقشات التي دارت في اجتماع المائدة المستديرة الثاني بشأن التكامل الإقليمي والتعاون في مجال المرور العابر على أهمية دور التكامل الإقليمي والتعاون في مجال المرور العابر في تحسين الترابط لصالح البلدان النامية غير الساحلية، والمساهمة الهامة التي تقدمها الجماعات الاقتصادية الإقليمية واللجان الاقتصادية الإقليمية في هذا السياق. ورأت الوفود أن الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالمرور العابر والنقل أدوات هامة لتنسيق السياسات والمعايير والإجراءات على الصعيد الإقليمي، واعتبرتها، بناء على ذلك، أداة قوية لدعم تحسين الترابط. وفي هذا الصدد، رأى بعض الوفود أن من شأن الانضمام إلى الاتفاقيات والاتفاقات الدولية بشأن المرور العابر والنقل وتنفيذها أن يقطع شوطاً طويلاً نحو تخفيض تكاليف النقل والحد من التأخر وضمان تدفق السلع بسلاسة وكفاءة. وشددت المناقشات أيضاً على دور الممرات والنقل المتعدد الوسائط، بما في ذلك تطوير الموانئ الجافة، في نقل السلع بكفاءة من الموانئ إلى وجهاتها النهائية.

٢١ - وأبرزت المناقشات التجارب الناجحة في الحد من التكاليف والوقت، بما في ذلك التجارة داخل المناطق بطرق منها استحداث مراكز حدودية ذات منفذ واحد. وينبغي استكمال هذا التحسين في الهياكل الأساسية غير المادية بالاستثمار في الهياكل الأساسية المادية، وتطوير شبكة النقل العابر وصيانتها. وإضافة إلى ذلك، أشير إلى وجوب تقديم المساعدة التقنية لتعزيز القدرات في البلدان النامية غير الساحلية.

٢٢ - وتناولت المائدة المستديرة المواضيع الرفيعة المستوى الثالثة أولويات البلدان النامية غير الساحلية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكدت المناقشات ضرورة أن تولى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الاعتبار الواجب لتحقيق الكفاءة في الهياكل الأساسية للنقل، ووضع سياسات أساسية بشأن المرور العابر، وتحقيق تحول هيكلي، والتنويع الاقتصادي، وتحقيق الاندماج في التجارة الدولية، وتحقيق التكامل الإقليمي. ولوحظ خلال المناقشات أيضاً أن العديد من مجالات تركيز أهداف التنمية المستدامة التي اقترحتها الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة تتصل بوجه خاص ببرنامج العمل الجديد لصالح البلدان النامية غير الساحلية. ومن هذه المجالات التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، والطاقة

المستدامة، والحوكمة الرشيدة، والهياكل الأساسية الصلبة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومكافحة تغير المناخ ومعالجة آثاره. وشددت المناقشات على الروابط الموجودة أو التي يمكن أن توجد بين برنامج العمل الجديد ومختلف البرامج الإنمائية العالمية، مثل عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وجولة الدوحة الإنمائية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وتمويل التنمية. وأوصى بإيلاء الاعتبار الكامل في هذه العمليات كلها للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية.

٢٣ - ونوقشت عدة مصادر للتمويل، بهدف تأكيد ضرورة دعم البلدان النامية غير الساحلية في الوصول إلى تلك المصادر. وفي هذا السياق، أكدت الوفود أن التحويلات المالية وغيرها من التدفقات الخاصة تشكل فرصة مهمة للبلدان النامية غير الساحلية التي تتلقى تحويلات كبيرة. وتعتبر زيادة الدعم في مجالات تعبئة الموارد المحلية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والمعونة التجارية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وإلغاء الديون، وآليات التمويل المبتكرة المختلطة، ذات أهمية حاسمة في تنفيذ برنامج العمل الجديد، وخطوة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وحث الوفود قادة البلدان النامية غير الساحلية على إبداء مشاركة قوية وفعالة خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا.

٢٤ - وتطرق اجتماع المائدة المستديرة الرابع إلى مسألة تسخير التجارة الدولية والاستثمار لأغراض التنمية في البلدان النامية غير الساحلية. وأبرزت المناقشات أن التجارة والاستثمار من المحركات وعوامل التمكين الرئيسية للنمو والتنمية. ولإطلاق عنان هذه الإمكانيات، لا بد من اتباع نهج كلي في مجالي التجارة والاستثمار إلى جانب تحسين الحوكمة وسبل الحصول على التمويل التجاري. وينبغي أن يقوم النهج الكلي في التجارة والاستثمار على السعي إلى إضافة القيمة والاتجار بها، وهو ما يقتضي تخفيف القيود المفروضة على العرض، بوسائل منها تحسين الهياكل الأساسية، والارتقاء بسلاسل الأنشطة الإقليمية والعالمية المضيفة للقيمة، وتعزيز تنمية القطاع الخاص، لا سيما تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي هذا السياق، أكدت المناقشات أهمية الاستثمار في قطاع الخدمات لتحسين الترابط.

٢٥ - وتناولت المناقشات أيضا البعد الدولي في تسخير التجارة والاستثمار لأغراض تنمية البلدان النامية غير الساحلية، لا سيما ضرورة تحقيق إدارة معززة وداعمة للتجارة، وتحسين سبل الحصول على التمويل التجاري. وأكدت المناقشات إمكانية تحقيق الكثير إذا ما نُفذت الاتفاقات العالمية القائمة. وأبرزت المناقشات أيضا الدروس الجيدة المتعلقة بالكيفية التي أدت بها إزالة الحواجز غير الجمركية إلى حدوث انخفاض كبير في تكاليف النقل والمعاملات التجارية الأخرى، ومن ثم، إلى ازدهار التجارة والاستثمار. وشددت المناقشات أيضا

على الكيفية التي يمكن بها تعزيز التجارة والتنمية على الصعيد الأقليمي، بتحسين تمويل التجارة. وإضافة إلى ذلك، أكدت المناقشات ضرورة تهيئة بيئة مؤاتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والإمكانات الإنمائية.

هاء - الاجتماعات الجانبية

٢٦ - عقدت الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها وإدارات الأمانة العامة ومنظمات دولية أخرى ما مجموعه ١٨ اجتماعاً على هامش المؤتمر. وتناولت هذه الاجتماعات مجموعة من المسائل الهامة ذات الصلة بالبلدان النامية غير الساحلية. وضمت الاجتماعات وزراء ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى من بلدان نامية غير ساحلية وبلدان مرور عابر نامية وشركائها في التنمية، إضافة إلى رؤساء وكالات الأمم المتحدة وممثلين عن منظمات دولية وأوساط أكاديمية ودوائر أعمال. وتبادل المتكلمون والمشاركون وجهات نظرهم وخبراتهم بشأن كيفية تعزيز التنوع الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية، وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية بالسبل التالية: اتخاذ تدابير معززة في توظيف الاستثمارات ووضع السياسات في مجالات تطوير هياكل النقل الأساسية، وتيسير التجارة، وتحقيق الطاقة المستدامة، والنقل المستدام؛ وإقامة شراكات في مجال التدريب المهني؛ وإضفاء مزيد من الطابع الإقليمي على المعونة التجارية؛ وفي ما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية، بوجه خاص، وضع الإطار المتكامل المعزز. ومن المواضيع التي تناولتها الاجتماعات الجانبية الزراعة الذكية مناخياً، وتحديات الاتصال، والتأهب لمواجهة تغير المناخ، ودور الهجرة، والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية الجبلية غير الساحلية. والعروض التي قدمها المشاركون في الاجتماعات الجانبية، والملخصات الموجزة للرسائل الرئيسية والمنجزات المستهدفة المعلنة متاحة في الموقع الشبكي للمؤتمر.

واو - منتدى الأعمال التجارية والاستثمار

٢٧ - عُقد منتدى للأعمال التجارية والاستثمار في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وشارك في تنظيمه مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والغرفة التجارية الدولية. وعُقدت في الاجتماع الذي استغرق يوماً كاملاً جلسة عامة افتتاحية وختامية، وأربع جلسات مواضيعية، وشمل الاجتماع مائدة غداء رفيعة المستوى.

٢٨ - وبينت الجلسة الأولى، المعقودة بشأن تهيئة بيئات مؤاتية للأعمال التجارية بتحقيق الحوكمة الرشيدة وإعمال سيادة القانون، أهمية توافر الحوكمة الرشيدة والسياسات السليمة

والمؤسسات القوية في تهيئة بيئة مؤاتية للأعمال التجارية. وخلصت المناقشات إلى أن وجود حكومات تستجيب لاحتياجات أصحاب المشاريع والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلا عن اعتماد السياسات الصحيحة في مجال التكامل التجاري الإقليمي، يحفز نمو القطاع الخاص.

٢٩ - وتناولت الجلسة المعقودة بشأن النقل العابر والهياكل الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجالات مثل ارتفاع تكلفة النقل والمعاملات التجارية في البلدان النامية غير الساحلية بسبب عدم كفاية الهياكل الأساسية للمرور العابر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ورُئي أن طول الطرق المؤدية إلى البلدان النامية غير الساحلية وبعدها عن الأسواق العالمية هما من أسباب ارتفاع تكاليف تطوير الهياكل الأساسية للمرور العابر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلك البلدان، وأبرزت الأهمية المتزايدة للترابط الإقليمي والطاقة. واعتبرت زيادة مشاركة القطاع الخاص في تمويل الهياكل الأساسية وإنجازها، والطاقة والخدمات ذات الصلة في البلدان النامية غير الساحلية، سبيلا للإسراع بالترابط المحلي ونمو الأعمال التجارية المحلية. وحسدت أمثلة المشاريع التي قدمها ممثلو القطاع الخاص ما يحدثه القطاع الخاص بالفعل من أثر، في شراكة مع الحكومات.

٣٠ - وأبرزت الجلسة التي عقدت بشأن تحويل الاعتماد على السلع الأساسية إلى نمو مستدام وشامل للجميع مدى اعتماد البلدان النامية غير الساحلية، بوجه عام، على السلع الأساسية، وحاجة هذه البلدان إلى تنويع اقتصاداتها وتحويلها هيكليا. وركزت المناقشات على الكيفية التي يمكن أن يساعد القطاع الخاص بها البلدان النامية غير الساحلية على تنويع اقتصاداتها لتتجاوز مرحلة استخراج الموارد إلى مرحلة تصنيع السلع الثانوية بقيمة مضافة. وجرى التسليم بأن القيادة القوية وبناء القدرات والحوكمة الرشيدة والشراكات الأساسية أمور ضرورية لاجتذاب المستثمرين وتحسين الاتفاقات التجارية بين البلدان النامية غير الساحلية والبلدان المجاورة وزيادة القيمة المضافة المحلية من الصادرات وإيجاد فرص العمل اللائقة.

٣١ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في فترة بعد الظهر، بشأن الاستثمارات المستدامة والمسؤولة، تحدث ممثلو القطاع الخاص عن أهمية الاستفادة من موارد القطاع الخاص المحلي، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتنويع مصادر التمويل للبلدان النامية غير الساحلية. وتم تحديد شراكات فعالة مع الأطر الحكومية وأطر الاستثمار المسؤول باعتبارها بالغة الأهمية في تهيئة بيئة مؤاتية وتمكينية لأغراض الأعمال التجارية تجتذب المزيد من التدفقات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية. كذلك اعتُبرت إتاحة فرص للشباب وتمكين المرأة وجلب القطاع غير الرسمي في البلدان النامية غير الساحلية إلى القطاع الرسمي مع انتهاز سياسات سليمة، وسيلة لتعزيز النمو المحلي.

٣٢ - وكان أحد أهم اجتماعات القطاع الخاص مائدة الغداء الرفيعة المستوى التي استضافتها غرفة الاقتصاد الاتحادية النمساوية والتي شهدت حضورا كبيرا. وقد ضمت قادة حكوميين ووزراء، وقطاع الأعمال، وممثلين للأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وفي الملاحظات الافتتاحية، جرى التشديد على أهمية الدور الحاسم الذي يضطلع به القطاع الخاص في دفع مسار التقدم والحد من الفقر في البلدان النامية غير الساحلية، والفرصة المتاحة للأمم المتحدة والحكومات لإقامة شراكات مع القطاع الخاص. وتلا ذلك نقاش حيوي بشأن ضرورة إيجاد تمويل ابتكاري ومستدام للبلدان النامية غير الساحلية، أعقبته ملاحظات من رئيس الجمعية العامة وممثلي القطاع الخاص، الذين قدموا أمثلة على تعزيز الحكومة لاستثمارات القطاع الخاص والتنمية في البلدان النامية غير الساحلية.

٣٣ - وسلط منتدى الأعمال التجارية والاستثمار الضوء على المسائل الرئيسية التي تكتنف البلدان النامية غير الساحلية، وعلى المساهمة الإيجابية لدوائر الأعمال في تنفيذ برنامج عمل جديد لصالح البلدان النامية غير الساحلية. وقدم ممثل القطاع الخاص موجزا لأعمال المنتدى في الجلسة العامة الختامية، في اليوم الأخير من المؤتمر.

ثانيا - الجوانب الرئيسية لبرنامج عمل فيينا

٣٤ - اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية المعقود في فيينا برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإعلان فيينا. ويتضمن برنامج عمل فيينا فروعا بشأن ما يلي: استعراض برنامج عمل المائي؛ وتحديد الشراكات وتعزيزها؛ والأهداف؛ والمجالات الستة ذات الأولوية في المسائل الأساسية المتعلقة بسياسات المرور العابر، وتطوير الهياكل الأساسية وصيانتها، والتجارة الدولية وتيسير التجارة، والتكامل والتعاون الإقليميين، والتحول الاقتصادي الهيكلي، ووسائل التنفيذ؛ والتنفيذ والمتابعة والاستعراض.

٣٥ - وقد جاء برنامج عمل فيينا ليحل محل برنامج عمل المائي من حيث كونه مخططا إنمائيا للبلدان النامية غير الساحلية في الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤. وفي حين كان الاهتمام الرئيسي في برنامج عمل المائي ينصب على التعاون في مجال النقل العابر بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتطوير الهياكل الأساسية والتجارة الدولية، فإن برنامج عمل فيينا هو برنامج كلي يركز على النتائج، وله هدف شامل وأهداف محددة، وأهداف معينة محددة المدة وموجهة نحو تحقيق نتائج في المجالات الستة ذات الأولوية من أجل تحقيق نمو اقتصادي سريع وشامل ومطرد، إضافة إلى الحد من الفقر الذي يعاني

منه أكثر من ٤٥٠ مليون نسمة في البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣٢ بلداً. ويتجلى في برنامج عمل فيينا إدراك أعمق للتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، ويتضمن دعوة إلى تعزيز أداء التجارة الدولية، وتيسير التجارة، والقدرات الإنتاجية، والتنوع الاقتصادي، والقيمة المضافة في الصناعات التحويلية والزراعة، وزيادة سبل الاتصال بسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والتكامل الإقليمي، والتعاون مع القطاع الخاص استناداً إلى توسيع نطاق الشراكات.

ألف - الشراكات

٣٦ - يدل برنامج عمل فيينا على تجديد الشراكات وتعزيزها بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر وشركائها في التنمية. وللشراكة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر أهمية في تحسين ترابط الهياكل الأساسية لهذه البلدان وصيانتها، وفي الترتيبات التقنية والإدارية المتعلقة بنظم النقل والجمارك واللوجستيات التي تعتمد عليها. ولها أهمية أيضاً في تحقيق الاتساق بين السياسات الإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بإقامة شبكات مشتركة للمرور العابر، مثل النقاط الحدودية والموانئ، والطرق السريعة، وممرات النقل. وفي الوثيقة الختامية، اعتُبرت الحوكمة الرشيدة والكفاءة المؤسسية أيضاً من الأمور التي تكتسب أهمية كبيرة في هذه الشراكات.

٣٧ - ونظراً إلى ضخامة التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، تعد إقامة شراكة مع شركائها في التنمية والحصول على دعم منها أمراً بالغ الأهمية في التنفيذ الكامل لبرنامج عمل فيينا. ومما يكتسب أهمية قصوى، بصفة خاصة، حصول هذه البلدان على دعم مالي وتقني من المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية والإنمائية والمنظمات والوكالات المتعددة الأطراف والبلدان المانحة.

٣٨ - علاوة على ذلك، وتعبيراً عن التضامن مع البلدان النامية غير الساحلية، يطلب إلى البلدان النامية أن تقدم، حسبما تسمح به إمكاناتها، الدعم المالي والتقني في مجالات التعاون المنفق عليها في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. وللقطاع الخاص والمجتمع المدني، باعتبارهما من عوامل التنمية الهامة، دور في تنفيذ برنامج عمل فيينا، بسبل منها المشاركة في إقامة شراكات شفافة وفعالة وخاضعة للمساءلة بين القطاعين العام والخاص.

باء - الأهداف

٣٩ - الهدف الرئيسي من برنامج عمل فيينا هو العمل على نحو أكثر اتساقاً من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، والتصدي للتحديات التي تواجهها

بسبب موقعها النائي وغير الساحلي، وما تواجهه من معوقات جغرافية، والإسهام من ثم في تحسين معدل النمو المستدام والشامل الذي يمكن أن يسهم في تحقيق هدف إنهاء الفقر المدقع. وبالإضافة إلى التركيز على تحسين كفاءة نظم العبور وتطوير النقل وتوسيع التجارة، سيحاول برنامج عمل فيينا فعلياً معالجة مسائل القدرة التنافسية للبلدان النامية غير الساحلية، والتحول الهيكلي، والتعاون الإقليمي، وبناء القدرة على المواجهة، وسدّ الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، ومساعدة البلدان النامية غير الساحلية في نهاية المطاف على أن تصبح بلداناً منفتحة على البلدان المحيطة بها.

٤٠ - ويسعى برنامج عمل فيينا إلى تحقيق ستة أهداف محددة، وهي ما يلي: (أ) تعزيز إمكانيات الوصول إلى البحر والسفر منه بدون عوائق وبكفاءة وفعالية من حيث التكلفة بجميع وسائل النقل، على أساس حرية العبور، والتدابير الأخرى المتصلة بذلك، وفقاً لقواعد القانون الدولي المنطبقة؛ و (ب) الحد من تكاليف المعاملات التجارية وتكاليف النقل، وتحسين الخدمات التجارية بتبسيط القواعد والأنظمة وتوحيدها من أجل زيادة قدرة صادرات البلدان النامية غير الساحلية على المنافسة، والحد من تكاليف وارداتها، وهو ما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية سريعة وشاملة للجميع؛ و (ج) تطوير شبكات الهياكل الأساسية المناسبة للنقل العابر، وإكمال عملية ربط البلدان النامية غير الساحلية بعضها ببعض؛ و (د) تنفيذ الصكوك القانونية الثنائية والإقليمية والدولية بفعالية، وتعزيز التكامل الإقليمي؛ و (هـ) تعزيز النمو وزيادة مشاركة هذه البلدان في التجارة العالمية، بإحداث تحول هيكلي في ما يتصل بتعزيز تنمية القدرة الإنتاجية، وإضافة القيمة والتنويع وتقليل الاعتماد على السلع الأساسية؛ و (و) تحسين الدعم الدولي المقدم إلى البلدان النامية غير الساحلية وتعزيزه لتمكينها من التصدي للتحديات الناشئة عن عزلتها عن المناطق الساحلية، وذلك من أجل القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

جيم - أولويات العمل

٤١ - لدى برنامج عمل فيينا ستة مجالات ذات أولوية للعمل. ومن أجل إظهار الحالة الجديدة للبلدان النامية غير الساحلية، عزّز برنامج عمل فيينا نوعياً ثلاثة من المجالات ذات الأولوية التي وردت في برنامج عمل ألماتي، وهي المسائل الأساسية المتعلقة بسياسات العبور؛ وتطوير الهياكل الأساسية وصيانتها؛ والتجارة الدولية وتيسير التجارة. ووسّع نطاق تطوير الهياكل الأساسية وصيانتها، على وجه الخصوص، ليشمل الهياكل الأساسية للطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي عناصر حاسمة في تمكين النمو في أي اقتصاد حديث. وقد نُقِّح الجزء المتعلق بالتجارة الدولية وتيسير التجارة كثيراً ليحقق زيادة كبيرة في

نسبة العناصر المصنّعة والعناصر ذات القيمة المضافة في صادرات البلدان النامية غير الساحلية، مع إيلاء الاعتبار لأهمية اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة وتنفيذه في الوقت المناسب. علاوة على ذلك، يتضمن برنامج عمل فيينا أولويات ثلاث جددًا تساعد على أن يصبح البرنامج أكثر شمولاً، وهي التكامل والتعاون الإقليميان، والتحول الاقتصادي الهيكلي، ووسائل التنفيذ.

٤٢ - ولكل مجال من المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا عدّة أهداف محددة يتعيّن تحقيقها باتخاذ إجراءات محددة تضطلع بها البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان العبور النامية والشركاء الإنمائيون. وفي المجموع، يشمل البرنامج ٢٠ هدفًا محددًا زمنيًا، و ٢٣ إجراءً تتخذها البلدان النامية غير الساحلية، و ٩ إجراءات تتخذها بلدان العبور النامية، و ٢٥ إجراءً مشتركًا تتخذها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية و ٣٠ إجراءً يتخذها الشركاء الإنمائيون.

٤٣ - وفي ما يتعلّق بسياسات العبور الأساسية، يشدّد البرنامج عمل فيينا على أهمية حرية العبور ومرافق العبور في توفير منفذ إلى البحر للبلدان النامية غير الساحلية ومساعدتها على الاندماج الكامل في النظام التجاري العالمي. ويؤكد البرنامج ضرورة تعزيز مواءمة القواعد والوثائق وتبسيطها وتوحيدها، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن النقل والعبور والاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية تنفيذًا كاملاً وفعالاً. ويشدّد على أن التعاون في ميدان السياسات الأساسية والقوانين والأنظمة المتّصلة بالعبور بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان العبور أمر حاسم الأهمية بغية إيجاد حلول فعالة ومتكاملة للتجارة عبر الحدود وحل المشاكل المرتبطة بالنقل العابر. ويشدّد البرنامج كذلك على أهمية تعزيز حرية حركة الأشخاص بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان العبور بوضع وتنفيذ نظم مبسّطة ومواءمة بشأن منح التأشيرات للسائقين العاملين في مجال النقل الدولي.

٤٤ - ويضع برنامج عمل فيينا أهدافًا محددة للحد من وقت السفر على طول الممرات؛ وهو ما يقلّل إلى حد كبير من الوقت الذي يُنفق على الحدود البرية؛ ويحسّن الربط بين وسائل النقل المختلفة بهدف ضمان كفاءة عمليات الانتقال من السكك الحديدية إلى الطرق البرية وبالعكس، ومن الموانئ إلى السكك الحديدية وأو الطرق البرية وبالعكس.

٤٥ - ويدعو برنامج العمل للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور إلى السعي إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الصكوك القانونية المتّصلة بالنقل العابر وتيسير التجارة والتصديق عليها. وهذا مجال كان التقدم فيه بطيئًا.

٤٦ - ويدعو البرنامج الشركاء الإنمائيين إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور في إرساء نظم نقل عابر متعددة الأطراف تتميز بالاستدامة والفعالية، وتضم الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص، وتشجّع وتدعم تبادل أفضل الممارسات المرتبطة بالتجارب والسياسات والمبادرات. ويشدد برنامج عمل فيينا، كبرنامج عمل ألماني، على أهمية الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص.

٤٧ - وفي ما يتعلق بتطوير الهياكل الأساسية، يؤكد البرنامج مجدداً أهمية الهياكل الأساسية المادية في الحد من تكاليف التطوير التي تقع على عاتق البلدان النامية غير الساحلية، وبالإضافة إلى تطوير هياكل النقل العابر الأساسية وصيانتها، ويشدد البرنامج أيضاً على ضرورة إيلاء الأولوية للهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة في البلدان النامية غير الساحلية لأهميتها الحاسمة في هذا الصدد. ويؤكد ضرورة تأمين التمويل الكافي لتوسيع الهياكل الأساسية للنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحديثها.

٤٨ - وفي ما يتعلق بالهياكل الأساسية للنقل، يؤكد البرنامج أهمية تحسين كل أنواع الهياكل الأساسية، بما في ذلك السكك الحديدية والطرق البرية والطرق المائية الداخلية، في البلدان النامية غير الساحلية، وعبر الحدود. ويضع أهدافاً محددة، هي تحسين الطرق، بما في ذلك زيادة نسبة الطرق المعبدة؛ وتوسيع الهياكل الأساسية للسكك الحديدية في البلدان النامية غير الساحلية وتحديثها، حيثما توجد؛ وإكمال الوصلات الناقصة في الطرق البرية والسكك الحديدية الإقليمية في شبكات النقل العابر.

٤٩ - والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية مدعوة إلى وضع وتنفيذ سياسات وطنية شاملة لتطوير وصيانة الهياكل الأساسية التي تشمل جميع وسائل النقل، والتعاون من أجل تعزيز استدامة نظم العبور ومرونتها، ومواءمة مقاييس السكك الحديدية، وتيسير الربط الإقليمي عبر السكك الحديدية، وإنشاء مراكز لوجيستية دولية وموانئ جافة وشبكات للنقل الداخلي، بما في ذلك الهياكل الأساسية المتصلة بها. والشركاء الإنمائيون مدعوون إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية في مجال تطوير الهياكل الأساسية وصيانتها، بما في ذلك إكمال الوصلات الناقصة وتبادل الخبرات بشأن تطوير النقل العابر.

٥٠ - ويشير البرنامج إلى أن الموارد اللازمة للاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية وصيانتها كبيرة وتستلزم إقامة علاقات تعاون دولية وإقليمية ودون إقليمية لتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية، وتخصيص المزيد من المبالغ في الميزانيات الوطنية، وتوزيع المساعدة الإنمائية الدولية والتمويل الإنمائي المتعدد الأطراف بفعالية في تطوير الهياكل الأساسية وصيانتها وتعزيز دور القطاع الخاص. ويدعو برنامج العمل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور إلى وضع

السياسات والأطر التنظيمية اللازمة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية وتهيئة بيئة مؤاتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥١ - وفي ما يتعلق بالهياكل الأساسية للطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شدّد البرنامج على أهمية تحسين الربط في البلدان النامية غير الساحلية، والحد من حالات التأخير، وتعزيز قدراتها الإنتاجية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. وتستلزم هذه الأهداف المحددة أن توسّع البلدان النامية غير الساحلية هياكلها الأساسية وتحديثها، حسب الاقتضاء، من أجل تأمين الإمداد بخدمات الطاقة المتجددة والحديثة ونقلها وتوزيعها، في المناطق الريفية والحضرية؛ وإتاحة الاتصالات العريضة النطاق للجميع؛ وتشجيع الوصول المفتوح والحر إلى شبكة الإنترنت للجميع؛ ومعالجة الفجوة الرقمية.

٥٢ - ويدعو البرنامج البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية إلى توثيق أواصر التعاون فيما بينها من أجل تعزيز التجارة بالطاقة في ما بينها ونقل الطاقة بواسطة خطوط نقل إلى بلدان ثالثة؛ ووضع سياسات عامة على الصعيد الوطني في مجالي الطاقة والاتصالات العريضة النطاق؛ وتعزيز الجسور الرقمية، حتى يتسنى للبلدان التي تبعد عن الكابلات البحرية الوصول أيضاً إلى الاتصالات العريضة النطاق بأسعار معقولة. والشركاء الإنمائيون مدعوون إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية بغية تطوير قطاعي الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياسات المتصلة بهما، وإلى دعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان بالتعاون مع بلدان العبور النامية المعنية من أجل تيسير الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ونقل المهارات والمعارف والتكنولوجيا المرتبطة بهذين المجالين، بشروط متفق عليها بين الأطراف، بهدف تطوير الهياكل الأساسية وصيانتها وكفالة استدامتها.

٥٣ - وفي ما يتعلق بالتجارة الدولية، يقرّ البرنامج بضرورة تنويع هياكل الصادرات في البلدان النامية غير الساحلية، وزيادة نسبة العناصر المصنّعة والعناصر ذات القيمة المضافة في الصادرات، وتعزيز التجارة والروابط فيما بين بلدان المنطقة، وتعزيز الإنتاجية والقدرة على المنافسة، من أجل تحقيق استفادة كاملة من النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتحقيق المزيد من التكامل في الأسواق العالمية. ونظراً إلى تزايد الصلات بين التجارة والاستثمار والإنتاج، فإن ربطها بسلاسل القيمة العالمية يتيح فرصة هامة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل تحقيق مزيد من التكامل التجاري والاقتصادي. وعلاوة على ذلك، تعتبر الخدمات عنصر تمكين هام في التجارة، وفي المشاركة الفعالة في التجارة وسلاسل القيمة، فضلاً عن دورها في تخفيض تكاليف ممارسة الأعمال التجارية وتعزيز الإنتاجية.

٥٤ - ويتضمن برنامج عمل فيينا إقراراً بأهمية وصول صادرات البلدان النامية جميعها، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية، إلى الأسواق على نحو معزّز ويمكن التنبؤ به، وبلزوم إيلاء الاهتمام الكامل في جولة الدوحة الإنمائية، لاحتياجات تلك البلدان ومصالحها، وفقاً للالتزامات القائمة.

٥٥ - وثمة أربعة أهداف محددة متصلة بالتجارة الدولية. أولاً، تحقيق زيادة كبيرة في مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية، مع التركيز على تحقيق زيادة كبيرة في الصادرات؛ وثانياً، تحقيق زيادة كبيرة في نسبة العناصر المصنّعة والعناصر ذات القيمة المضافة في صادرات البلدان النامية غير الساحلية؛ وثالثاً، تعزيز الروابط الاقتصادية والمالية بين البلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأخرى في المنطقة ذاتها من أجل زيادة حصّة تلك البلدان في التجارة بين بلدان المنطقة الواحدة؛ ورابعاً، دعوة الدول الأعضاء إلى النظر في التحديات الخاصة واحتياجات البلدان النامية غير الساحلية في مفاوضات التجارة الدولية.

٥٦ - وتشمل الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية غير الساحلية استراتيجيات التجارة الوطنية وتشجيع السياسات الوطنية والتدابير التي من شأنها زيادة تنوع الصادرات وإضافة القيمة، والاستفادة التامة من الترتيبات التجارية التفضيلية الثنائية والإقليمية، ومساعدة الشركات الوطنية على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، والمشاركة بشكل أفضل في التجارة الدولية.

٥٧ - ويؤكد برنامج عمل فيينا أيضاً دور البلدان النامية الأخرى، بصفتها وجهات نهائية لصادرات من منتجات البلدان النامية غير الساحلية، مع تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق من دون فرض حواجز غير جمركية. وبلدان العبور النامية ملتزمة أيضاً بتشجيع الاستثمار في البلدان النامية غير الساحلية بهدف تشجيع القدرة الإنتاجية والتجارية لتلك البلدان وتقديم الدعم لها في مشاركتها في ترتيبات التجارة الإقليمية.

٥٨ - ويركّز الدعم الذي يقدمه الشركاء الإنمائيون على معالجة التدابير غير الجمركية، وعلى تقليص الحواجز غير الجمركية التي لا تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية أو إلزاتها، بتعزيز اندماج الشركات الصغيرة والشركات المتوسطة الحجم في البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الدولية، وتشجيع نشر التكنولوجيات الملائمة بشروط متفق عليها بين الأطراف واستيعابها، ودعم جهود البلدان النامية غير الساحلية من أجل تنوع صادراتها وتحقيق اندماج أفضل في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٥٩ - وفي ما يتعلّق بتيسير التجارة، فإن أهداف برنامج العمل المحددة هي زيادة تبسيط إجراءات عبور الحدود والنقل العابر ومواءمتها وترشيدها، وتحسين مرافق العبور وفعاليتها

بهدف الحد من حالات التأخير على الحدود والموانئ، ومن تكاليف المعاملات على البلدان النامية غير الساحلية. أما الهدف الثالث المرتبط بتيسير التجارة فهو ضمان نشر جميع الأنظمة والشكليات والإجراءات المرتبطة بالعبور وتحديثها وفقاً لاتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية.

٦٠ - ومن أجل تحقيق الأهداف، تشمل الإجراءات التي ستضطلع بها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، بدعم من شركاء الإنمائيين، توسيع نطاق مبادرات تيسير التجارة وتنفيذها؛ وتنفيذ نظم الإدارة المتكاملة للحدود بفعالية، والسعي إلى إنشاء مراكز حدودية ذات منفذ واحد؛ وزيادة مواءمة عبور الحدود والقواعد والإجراءات الجمركية والوثائق المطلوبة وتبسيطها وتوحيدها؛ وتوثيق أواصر التعاون بين مختلف الإدارات الجمركية وعبور الحدود؛ واستخدام أدوات تيسير التجارة التي وضعتها المنظمات الدولية من أجل بناء القدرات الوطنية استخداماً كاملاً؛ وتشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات المتصلة بتيسير التجارة على جميع المستويات.

٦١ - وقد التزمت البلدان النامية غير الساحلية أيضاً بإنشاء لجان وطنية معنية بتيسير التجارة وتعزيزها، لضمان تحقيق تمثيل كامل وشامل للقطاع الخاص في السياسات والمبادرات المتعلقة بتيسير التجارة، ووضع الإطار التنظيمي اللازم لتعزيز مشاركة القطاع الخاص. والتزمت بلدان العبور النامية، من جانبها، بضمان الشفافية وبالتعامل بأساليب غير تمييزية من أجل كفالة حرية عبور السلع إلى البلدان النامية غير الساحلية.

٦٢ - وفي إطار أولوية التجارة وتيسيرها، ثمة تنويه بأهمية اتفاق المنظمة العالمية للتجارة لتيسير التجارة وتنفيذه في الوقت المناسب في سياق مجموعة تدابير بالي من أجل تيسير التجارة لصالح البلدان النامية غير الساحلية. واتفق الشركاء في التنمية على دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في مجال تيسير التجارة، وفقاً للاتفاق، وعلى تشجيع المنظمات الدولية على مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تقييم احتياجاتها من حيث تنفيذ الاتفاق.

٦٣ - وعلاوة على ذلك، من المسلم به في برنامج العمل أن القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان النامية غير الساحلية ليست كافية في العديد من المجالات. وقد التزم الشركاء في التنمية بأن تقدم المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية غير الساحلية حتى تستكمل هذه البلدان عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، والوفاء بالتزاماتها والاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وحتى تدعم بناء قدراتها في مجالات الجمارك والتخليص الجمركي والنقل؛ وبأن تواصل تقديم المعونة لصالح التجارة في البلدان

النامية غير الساحلية بما يتفق والمبادئ التوجيهية لمنظمة التجارة العالمية، والتشجيع في الوقت نفسه على طابعها الإقليمي.

٦٤ - ويتصل أحد أهم التحسينات المدخلة على برنامج عمل فيينا بالتكامل والتعاون الإقليميين اللذين يمثلان، للمرة الأولى، أولوية قائمة بذاتها. فقد أصبحت أهمية التكامل والتعاون الإقليميين في مواجهة التحدي الذي يشكله الموقع الجغرافي غير الساحلي وإمكانيات الترابط، وتطوير وصيانة الهياكل الأساسية للنقل العابر والممرات، وكذلك إقامة أسواق إقليمية أشد وضوحا وجلاء منذ عام ٢٠٠٣، حينما كانت تجري صياغة برنامج عمل ألماني.

٦٥ - ويُلاحظ في الوثيقة الختامية أن التعاون الوثيق بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة أساسي لتحسين الربط بشبكات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، يترتب على توافر الهياكل الأساسية والسياسات التجارية والتنظيمية إلى جانب الاستقرار السياسي في بلدان الجوار انعكاسات هامة على التجارة الخارجية للبلدان النامية غير الساحلية. وفي ضوء ذلك، فإن التكامل الإقليمي والسياسات الإقليمية المتسقة والمنسقة تتيح فرصة لتحسين الربط بشبكات النقل العابر وكفالة زيادة حجم التجارة الإقليمية.

٦٦ - ويشدد برنامج عمل فيينا على تعزيز التكامل الإقليمي الأعمق والهادف ليشمل التعاون فيما بين البلدان بشأن طائفة أوسع من المجالات بحيث لا تقتصر على التجارة وتيسيرها فحسب، بل تمتد إلى الاستثمار، والبحث والتطوير، والسياسات الرامية إلى تسريع التنمية الصناعية الإقليمية والترابط الإقليمي. وهذا النهج أشمل نطاقا من برنامج عمل ألماني. ويهدف التكامل الإقليمي إلى تعزيز التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية، بوصفه هدفا ووسيلة أيضا لربط المناطق جماعيا بالأسواق العالمية. وهذا من شأنه أن يعزز القدرة على المنافسة ويساعد على جني أكبر قدر من الفوائد من العولمة.

٦٧ - ومن المتوقع أن تسعى البلدان النامية غير الساحلية بنشاط إلى تعزيز التكامل الإقليمي بتعزيز التجارة الإقليمية والنقل والاتصالات وشبكات الطاقة. وقد التزمت أيضا بتشجيع التنسيق بين السياسات الإقليمية، بغرض تعزيز التآزر الإقليمي، والقدرة على المنافسة، وسلاسل القيمة الإقليمية، فضلا عن تعزيز المشاركة في أطر التكامل الثنائية والإقليمية.

٦٨ - وأهيب ببلدان المرور العابر النامية المساهمة في توطيد التكامل الإقليمي بتنسيق تطوير هياكل أساسية إقليمية متماسكة، وتدابير تيسير التجارة والاتفاقات التجارية الإقليمية، بما في ذلك إنشاء نظم ضمانات جمركية تتسم بالفعالية والكفاءة. ومن المهم توثيق أفضل

الممارسات وتبادلها وتعميمها لتمكين الشركاء المتعاونين من أن يستفيد بعضهم من خبرات بعض.

٦٩ - ويتعين على الشركاء في التنمية دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وشركاؤها من بلدان العبور بإطلاق وتنفيذ مشاريع إقليمية أساسية في مجال النقل واتفاقيات نقل إقليمية، لتيسير حركة البضائع والمسافرين عبر الحدود. وهم مدعوون أيضا إلى دعم عمليات التكامل الإقليمي الجارية التي تشارك فيها البلدان النامية غير الساحلية، وإلى تبادل أفضل الممارسات في تعزيز التكامل الإقليمي.

٧٠ - وتشدد الأولوية ٥ المتعلقة بالتحول الاقتصادي الهيكلي على الجهود الرامية إلى معالجة المسائل المتصلة بتنمية البلدان غير الساحلية بطريقة أوفى وأشمل. وخلص استعراض برنامج عمل ألماني إلى أن التقدم كان إلى حد بعيد محدودا وغير متوازن، إذ لم يبلغ سوى بضعة بلدان عن تحقيقها مكاسب هامة، فيما لم تبدُ على أغلبية البلدان أي علامات تحسن. فقد ظل معدل انتشار الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي ووفيات الأطفال والوفيات النفاسية في ارتفاع مستمر أيضا، مع عجز النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي عن التحول إلى إيجاد فرص عمل بقدر ذي معنى.

٧١ - ففي الفقرة الأولى من المقدمة، يذكر برنامج عمل فيينا أن البلدان النامية غير الساحلية هي من ضمن أفقر البلدان النامية، إذ لا تمتلك سوى قدرات محدودة، وتعتمد على عدد ضئيل جدا من السلع الأساسية لتحقيق عائدات من الصادرات. وعلاوة على ذلك، فإن انخفاض القدرات الإنتاجية والضعف الهيكلي يضعفان قدرات البلدان النامية غير الساحلية على إضافة القيمة إلى صادراتها وتنويع تلك الصادرات وأسواقها على نحو مجد. ولقد كانت البلدان النامية غير الساحلية تعاني بالفعل من تسارع انحسار القطاع الصناعي وزيادة عدم انتظام الاقتصاد ومن حدوث انخفاض شديد في قيمة القطاع الزراعي.

٧٢ - ويسلم برنامج عمل فيينا بأن البلدان النامية غير الساحلية تستحق المزيد من الدعم العالمي إذا أريد لها أن تستفيد استفادة كاملة من العولمة، وأن تحقق نموا وتنمية اقتصاديين مستدامين وشاملين، وتتمكن من القضاء على الفقر، وإيجاد فرص للعمل، وتحقيق تحول هيكلي.

٧٣ - وتتضمن الأولوية ٥ مزيدا من التركيز على بناء القدرات المؤسسية والبشرية للبلدان النامية غير الساحلية، بغية تعزيز القيمة المضافة وتحقيق التحول والتنويع في الهياكل الاقتصادية، وهذه شروط أساسية لتحقيق نمو اقتصادي وتنمية اقتصادية يتسمان بالسرعة والشمول والاستدامة في البلدان النامية غير الساحلية.

٧٤ - وتتجلى فرص التحول الاقتصادي الهيكلي سائحة وواضحة فيما يلي: (أ) القطاع الصناعي، وبخاصة إنعاش قطاع الصناعات التحويلية وتعزيزه، ومساهمة البلدان النامية غير الساحلية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛ و (ب) نمو الإنتاجية والقيمة المضافة في القطاع الزراعي؛ و (ج) قطاع الخدمات، ولا سيما السياحة والشؤون المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويؤكد برنامج عمل فيينا أيضا على الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص المعزز في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٧٥ - وثمة أربعة أهداف محددة لهذه الأولوية: أولاً، زيادة القيمة المضافة في قطاعي الصناعات التحويلية والزراعة، بهدف تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة؛ ثانياً، زيادة التنوع الاقتصادي وتنويع الصادرات؛ ثالثاً، تعزيز النمو القائم على الخدمات، بما في ذلك السياحة، بهدف زيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني؛ رابعاً، التشجيع على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

٧٦ - وتقوم هذه الأولوية على عشرة إجراءات خاصة بالبلدان النامية غير الساحلية، وستة إجراءات خاصة بالشركاء في التنمية. ويُتوقع أن تضع البلدان النامية غير الساحلية استراتيجية تحول هيكلي وحلولاً ابتكارية تدعم تحقيق الأهداف المحددة لهذه الأولوية، ووضع سياسة صناعية من شأنها تحسين إمكانية الحصول على رأس المال والموارد البشرية. ويتوقع منها أيضاً أن تستثمر في الهياكل الأساسية الداعمة للاقتصاد، وفي اعتماد سياسة تنافسية فعالة، وفي تهيئة بيئة مؤاتية، بما في ذلك وضع إطار قانوني، من أجل تعزيز القطاع الخاص والتشجيع على اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر المتنوع. وبالإضافة إلى ذلك، تلزم الوثيقة الختامية للبلدان النامية غير الساحلية أن تتولى بناء كتلة حرجة من القدرات الإنتاجية العملية والتنافسية وتحديث قطاع الخدمات وإنشاء مجمعات صناعية. ومن المسلم به أن لمجمع التفكير الدولي المعني بالبلدان النامية غير الساحلية القدرة على أداء دور هام في تبادل الخبرات والمهارات والبحوث وغيرها من المسائل المتصلة بالتنمية في هذه البلدان.

٧٧ - ويتوقع أن يدعم الشركاء في التنمية الجهود الرامية إلى تحسين القدرات الإنتاجية، والتنويع الاقتصادي، وتحقيق تطلعات البلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق بالقيمة المضافة. ويتوقع أيضاً أن يسهموا في التكنولوجيات الابتكارية، والمعارف العلمية والمهارات التقنية، وأفضل الممارسات وتبادلها. وبالإضافة إلى ذلك، يُلزم برنامج عمل فيينا الشركاء في التنمية بتقديم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية في مجال بناء القدرة على التكيف والقدرة على الاستجابة للصدمات الخارجية ومعالجة عوائق خاصة تتعلق بجانب العرض، ومواصلة إقامة شراكات فعالة وبناء القدرات المؤسسية والبشرية.

٧٨ - وفي إطار الأولوية ٦، وسائل التنفيذ، ثمة تسليم بأن البلدان النامية غير الساحلية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التنمية فيها، ويتعين عليها، بناء على ذلك، أن تحشد بفعالية موارد كافية من مصادر محلية وخارجية من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا بفعالية.

٧٩ - وجرى التأكيد على أن دعم الشركاء في التنمية مطلوب لاستكمال الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية لإنشاء وتعهد نظم نقل عابر فعالة، وللاندماج في الاقتصاد العالمي، وإحداث تحول هيكلي في اقتصاداتها ولتعزيز قدراتها الإنتاجية. والشركاء في التنمية مدعوون إلى تقديم دعم تقني ومالي محدد الهدف، حسب الاقتضاء، من أجل تنفيذ الإجراءات المحددة المدرجة في برنامج عمل فيينا، بوسائل منها المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة التجارية.

٨٠ - وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، باعتبارهما يكملان التعاون بين الشمال والجنوب، والقطاع الخاص، بسبل منها الاستثمار الأجنبي المباشر، دور خاص أيضا في المساهمة في تنمية البلدان النامية غير الساحلية. ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة مدعوة أيضا إلى تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية غير الساحلية ودعم بناء قدراتها في تنفيذ برنامج عمل فيينا.

دال - التنفيذ والمتابعة والاستعراض

٨١ - يتضمن برنامج عمل فيينا تدابير بشأن التنفيذ والمتابعة والرصد على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وينبغي إشراك جميع الجهات المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص، في عمليات الرصد والاستعراض. والحكومات مدعوة إلى إدراج برنامج العمل في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية من أجل تنفيذه بفعالية.

٨٢ - وعلى المستويين دون الإقليمي والإقليمي، يتوخى أن تجري عمليات الرصد والاستعراض في نطاق العمليات الحكومية الدولية القائمة، بينما تدعى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى إدراج تنفيذ برنامج عمل فيينا في برامجها ذات الصلة.

٨٣ - وعلى الصعيد العالمي، سوف تستمر عمليات استعراض تنفيذ برنامج عمل فيينا في تقارير الأمين العام إلى الجمعية العامة. وينبغي لمجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تدرج تنفيذ برنامج العمل في برامج عملها، وأن تجري، حسب الاقتضاء، عمليات استعراض قطاعية وموضوعية. والجمعية العامة مدعوة إلى أن تنظر في إجراء استعراض شامل ورفع المستوى لمنتصف المدة.

٨٤ - وسيتولى مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية كفالة القيام بعمليات متابعة ورصد وإبلاغ منسقة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا، وعليه أن يتولى، بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، وضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز صوب تنفيذه في البلدان النامية غير الساحلية.

هاء - البلدان النامية غير الساحلية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٨٥ - من الأهمية بمكان أن تبين بوضوح الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية، كما ترد في برنامج عمل فيينا، في العمليات العالمية، بما في ذلك خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من أجل ضمان تحسين سبل كسب لقمة العيش لدى سكان تلك البلدان.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٨٦ - حشد المؤتمر الثاني للأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية بنجاح التضامن الدولي والشراكات الدولية من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية. ويعكس اعتماد برنامج عمل فيينا التضامن والتفاهم وروح التعاون والتآزر فيما بين جميع الأطراف المعنية لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تحويل اقتصاداتها هيكلياً وتحقيق التنمية المستدامة، والتغلب، من ثم، على الآثار السلبية الناجمة عن القيود التي تشكلها الطبيعة الجغرافية على سبل معيشة السكان. ويتضمن برنامج العمل أيضاً أهدافاً خاصة محددة زمنياً، في إطار كل مجال من مجالات الأولوية التي من شأنها أن تساعد على كفالة تحقيق أهدافه. وعموماً، يمثل البرنامج خطة تنمية كلية موجهة نحو تحقيق نتائج لصالح البلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق بالعقد القادم.

٨٧ - إن التنفيذ الكامل والفعال للأهداف والغايات والإجراءات المحددة في المجالات الستة ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل فيينا لن ييسر فحسب إنشاء نظم فعالة للنقل العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، وهي نظم لا بد منها إذا رغبت البلدان النامية غير الساحلية في الاندماج بصورة فعالة في النظام التجاري الدولي، بل سيساعدها على بناء قدراتها الإنتاجية، وتنويع صادراتها، وتحويل اقتصاداتها هيكلياً، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، وتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي المستدام.

٨٨ - ويتضمن برنامج عمل فيينا دعوة إلى تجديد الشراكات وتعزيزها من أجل دعم البلدان النامية غير الساحلية. وبالإضافة إلى إقامة شراكات مع بلدان المرور العابر والشركاء في التنمية، يدعو برنامج العمل إلى إقامة شراكات معززة مع البلدان النامية غير الساحلية في

سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص. وفي إطار الأولوية المتعلقة بوسائل التنفيذ، تم إقرار أهمية حشد الموارد الداخلية والخارجية، بسبل منها المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة التجارية والقطاع الخاص، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل تنفيذ برنامج العمل بفعالية.

٨٩ - وينبغي أن تدرج الحكومات برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية من أجل تنفيذه بفعالية. أما البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية فهي مدعوة إلى إنشاء آليات تنسيق وطنية، عند الاقتضاء. وينبغي أن تشارك جميع الجهات المعنية في عمليات الرصد والاستعراض حسب الاقتضاء.

٩٠ - ومن المهم أن تقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم للدول الأعضاء في إدراج برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية، بغية الإسهام في تنفيذ الأهداف المحددة لبرنامج العمل. وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ينبغي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية، أن تدرج تنفيذ برنامج العمل في برامجها ذات الصلة، وذلك بالتنسيق مع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومع اللجان الإقليمية، كل في إطار ولايته الحالية.

٩١ - وأُهيّب بمكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يكفل القيام بمتابعة منسقة ورصد فعال لتنفيذ برنامج عمل فيينا والإبلاغ عنه، وأن يبذل جهوداً في مجال الدعوة على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية. وأُهيّب به أيضاً أن يعمل، بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، من أجل وضع مؤشرات ملائمة لقياس التقدم المحرز صوب تنفيذ برنامج العمل في البلدان النامية غير الساحلية.

٩٢ - ومن الأمور الحيوية أيضاً أن تتجلى مصالح البلدان النامية غير الساحلية بوضوح في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا بنجاح وتحقيق الاتساق مع العملية الجارية على الصعيد العالمي.